

تراجع واردات القمح 75 بالمئة يجبر مستقبل مصر على الدفع الفوري بعد رفض الموردين مهلة 270 يومًا



الجمعة 4 سبتمبر 2026 02:00 م

أجبر انهيار واردات القمح بأكثر من 75 بالمئة خلال يوليو وأغسطس جهاز مستقبل مصر على التخلي عن مهلة السداد البالغة 270 يومًا، واللجوء إلى الدفع الفوري بعدما رفض الموردون استمرار البيع الآجل

وكشف هذا التحول هشاشة إدارة سلعة تمس الخبز اليومي للمصريين، إذ فقد المشتري الحكومي ميزة تمويلية مهمة تحت ضغط نقص المعروض، بينما تضاعفت حاجته إلى الدولار لتغطية الصفقات عند التعاقد مباشرة

أزمة الشروط المؤجلة

وبحسب تاجر مطلع على الواردات، هبطت الكميات الواصلة خلال الشهرين إلى نحو 480 ألف طن، مقابل 1.95 مليون طن في الفترة نفسها من 2025، بما يعكس فجوة مفاجئة لا تراجعًا اعتياديًا

وفي المقابل، رفض موردون منح الجهاز أجلًا يمتد إلى 270 يومًا بعدما تعطلت كميات كبيرة من روسيا وأوكرانيا، فأصبح تأمين الشحنات مرهونًا بنقد حاضر لا بعود مصرفية مؤجلة كما كان سابقًا

وبذلك انتقلت كلفة اضطراب البحر الأسود سريعًا إلى الخزانة المصرية، لأن السداد الفوري يسحب السيولة الدولارية منذ لحظة الشراء، ويحرم الدولة من فترة سماح كانت تؤجل الضغط على مواردها المحدودة

كما أن التخلي عن الائتمان التجاري لا يمثل تعديلاً فنيًا بسيطًا، بل اعترافًا بتراجع القوة التفاوضية للمشتري الحكومي حين تضيق البدائل ويعرف الموردون أن القاهرة لا تستطيع تأجيل شراء القمح طويلًا

ومن ناحية أخرى، حافظ الجهاز في تعاقدات الزيوت على أجل يبلغ 180 يومًا، بينما كسر القاعدة في القمح، وهو تفاوت يكشف أن الخطر تركّز في السلعة الأشد اتصالًا بالأمن الغذائي والاستقرار المعيشي

وفوق ذلك، جاءت الأزمة بعدما قيدت روسيا تسليم الحبوب بالشاحنات إلى محطات تصدير في نوفوروسيسك وتامان، بالتزامن مع تشديد الملاحة في بحر آزوف إثر هجمات أوكرانية على سفن الحبوب هناك

وعليه، لم تعد المشكلة مرتبطة بالسعر وحده، بل بقدرة المورد على إخراج الشحنة وتأمين مسارها وموعد وصولها، وهي عوامل تجعل أي تأخير في القرار المصري بابًا لمطالب مالية أشد ارتفاعًا

بدائل أعلى كلفة

ولاحتواء النقص، أبرم الجهاز أول تعاقد بالسداد الفوري مع فرنسا، تمهيدًا لوصول شحنات خلال سبتمبر، بينما تراوح السعر الفرنسي بين 295 و300 دولار للطن، مقابل نحو 320 دولارًا للقمح الروسي

وفي التفاصيل، تنتظر مصر سفينتين تحمل كل منهما قرابة 30 ألف طن، ضمن تحرك يستهدف شراء نحو 500 ألف طن من فرنسا وبلغاريا وكازاخستان لتعويض الانكماش الحاد في الإمدادات الشرقية

غير أن الكميات المنتظرة لا تمحو أثر الانخفاض السابق، فالفارق بين واردات الشهرين هذا العام والعام الماضي يقترب من 1.47 مليون طن، وهو عجز زمني يضغط على جداول التوريد والاحتياجات

ويشير أستاذ الموارد المائية وخبير الحبوب نادر نور الدين إلى إمكان تنويع الشراء بين فرنسا وكندا وأستراليا وكازاخستان ورومانيا، لكنه ينبه إلى أن بعد بعض المناشئ يرفع النقل والسعر النهائي

ومن ثم، يبدو القمح الفرنسي أرخص اسمياً من الروسي وفق الأسعار المتداولة، لكن المقارنة تظل ناقصة من دون إعلان تكلفة الشحن والتأمين والتمويل والمواصفات، وهي بيانات يحجب غيابها تقييم الصفقة بوضوح

في الأثناء، ظلت حصة فرنسا بين 1 و3 بالمئة من واردات القمح المصرية خلال سنوات، قبل توقع صعودها إلى نطاق بين 6 و10 بالمئة هذا العام بفعل تعثر المصدرين الأكبر

لكن زيادة الحصة الفرنسية لا تعني بناء بديل مستقر بعد، لأن المورد الجديد يفرض سداداً فورياً، ولأن الكميات الأولى محدودة قياساً باستهلاك سنوي يصل إلى نحو 20.3 مليون طن داخل البلاد

وبالتوازي، يرى إبراهيم عشماوي، الرئيس السابق لجهاز تنمية التجارة الداخلية، أن تنويع المناشئ يضيف مصادر جديدة ولا يعني الاستغناء عن القمح الروسي، بما يؤكد صعوبة فك الاعتماد المتراكم سريعاً حالياً

اعتماد يهدد الخبز

والأخطر أن مصر دبرت نحو 80 بالمئة من قمحها المستورد من روسيا وأوكرانيا خلال النصف الأول من العام، واستحوذت روسيا وحدها على 4.5 مليون طن، ما جعل الصدمة مركزة وقاسية

وإجمالاً، استوردت البلاد 12.5 مليون طن خلال السنة المالية 2025 و2026، تغطي قرابة 62 بالمئة من الاستهلاك الكلي، وهي نسبة تضع رغيف الخبز تحت رحمة الموائئ الأجنبية وتوترات الشحن العالمية

إلى جانب ذلك، يحتاج برنامج الخبز المدعم وحده إلى نحو 8.6 مليون طن سنوياً، ولذلك فإن اضطراب الواردات لا يهدد تجارة عادية، وإنما يطاول سلعة يعتمد عليها ملايين المصريين يومياً

ويرى أستاذ الاقتصاد الزراعي جمال صيام أن القمح يتصدر محاصيل الأمن الغذائي، وأن رفع الاكتفاء المحلي ضرورة حقيقية، وهي قراءة تكشف ثمن تأخر الدولة في تضيق فجوة الإنتاج والاستهلاك المزمعة

وبناء على ذلك، يصبح التحول إلى الدفع الفوري فاتورة إضافية لسياسة أبقى البلاد معتمدة على الخارج، بدل توجيه موارد أوسع لرفع إنتاجية الفدان وتحسين أسعار التوريد ودعم المزارعين المحليين بجدية

كذلك يفتح غياب بيان رسمي مفصل أسئلة عن حجم الصفقات المدفوعة نقداً، ومصادر العملة، وكلفة التمويل، وأثر الالتزامات الجديدة على الموازنة، فضلاً عن معايير اختيار الموردين بعيداً عن المناقصات المعلنة

وفي المحصلة، لا يكفي تقديم فرنسا وبلغاريا وكازاخستان باعتبارها بدائل منقذة، لأن تنويع الخريطة من دون شفافية مالية ومخزون معلن وخطة إنتاج محلية يبدل الموردين ولا يعالج أصل الهشاشة البنيوية

وأخيراً، يكشف سقوط مهلة 270 يومًا أن الموردين باتوا يملكون اليد العليا، فيما تدفع الخزنة الدولار مقدماً لحماية تدفق القمح، بعدما ترك الاعتماد الكثيف على مسار مضطرب رغيف المصريين مكشوقاً